



قطر- رؤى اقتصادية

٢٠١٥



ملخص تنفيذي

المستجدات الأخيرة (2014- 2015)

- **واصل الاقتصاد مسار التنوع ونما بنسبة 4.0%** بشكل عام في 2014. وساعد الإنفاق الاستثماري الكبير في المحافظة على معدل النمو القوي في القطاع غير النفطي (10.6%)، رغم انخفاض أسعار النفط
- **تباطأ التضخم إلى متوسط 1.5%** خلال النصف الأول من عام 2015 مع انخفاض كل من التضخم المحلي والأجنبي
- **تقلص فائض الحساب الجاري إلى 12.8%** من الناتج المحلي الإجمالي **في الربيع الأول من 2015**، وذلك من 26.1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط
- **تقلص الفائض المالي إلى ما يُقدَّر بنسبة 8.0%** من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المنتهية في 31 مارس 2015 مع رفع الحكومة لمستوى الإنفاق الرأسمالي بالرغم من انخفاض عائدات النفط والغاز
- **نمت الأصول المصرفية بنسبة 10.6%** على أساس سنوي في يوليو 2015 مدفوعة بالإقراض للقطاع الخاص، مما عوض بشكل كبير عن الانخفاض في اقتراض القطاع العام. وتعتبر نسبة القروض المتعثرة منخفضة عند 1.7% من إجمالي القروض بنهاية عام 2014

توقعات الاقتصاد الكلي (2015 – 2017)

- **قطر مؤهلة جيداً لمواجهة انخفاض أسعار النفط بفضل قوة أسسها الاقتصادية**، بما في ذلك متوسط سعر النفط التعادلي المنخفض نسبياً، والادخارات الكبيرة التي حققتها في الماضي، والمستويات المتدنية للدين العام
- **تتوقع تسارع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** من 4.0% في 2014 إلى 4.7% في عام 2015، ثم 6.4% في عامي 2016 و2017 مع توسيع الحكومة لبرنامج الإنفاق الاستثماري في القطاع غير النفطي
- **من المتوقع أن يظل التضخم تحت السيطرة بمتوسط 1.7%**، لكن يرجح له أن يرتفع مجدداً إلى 2.8% في 2016 ثم 2.9% في عام 2017 على خلفية تعافي أسعار المواد الغذائية العالمية في عام 2016 وأسعار النفط في عام 2017
- **من المتوقع أن يتقلص فائض الحساب الجاري إلى نسبة 6.2%** من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، ونسبة 4.2% في 2016، ونسبة 4.5% في عام 2017 بشكل يعكس انخفاض أسعار النفط وارتفاع الطلب على الواردات بسبب الإنفاق الاستثماري والنمو السكاني
- **من شأن انخفاض عائدات النفط والغاز والإنفاق الرأسمالي القوي أن يؤدي إلى حدوث عجز مالي صغير بنسبة 2.2%** من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، ونسبة 1.6% في 2016 قبل التحول من جديد إلى فائض بنسبة 1.5% في عام 2017
- **يُتوقع أن ترتفع الأصول المصرفية بنسبة 10.5%** في عام 2015، و11.5% في 2016، ثم 12.5% في 2017 مدفوعة بالإنفاق الاستثماري، وارتفاع نسبة الإقراض للقطاع العام، والنمو السكاني.

المحتويات

2	خلفية
3	المستجدات الأخيرة
6	أفاق الاقتصاد الكلي
8	التركيبة السكانية و القوى العاملة
10	المشاريع
12	النفط والغاز
13	القطاع المصرفي
16	المؤشرات الرئيسية
17	مطبوعات مجموعة QNB
18	الشبكة الدولية لمجموعة QNB

الفريق الاقتصادي

economics@qnb.com

زياد داود

رئيس قسم الاقتصاد بالإنبابة

+974 4453 4642

ziad.daoud@qnb.com

روري فايف

اقتصادي أول

+974 4453 4643

rory.fyfe@qnb.com

إحسان حُمان

اقتصادي

+974 4453 4423

ehsan.khoman@qnb.com

حمدة آل ثاني

اقتصادية

+974 4453 4642

hamda.althani@qnb.com

ريم مسراوة

اقتصادية متدربة

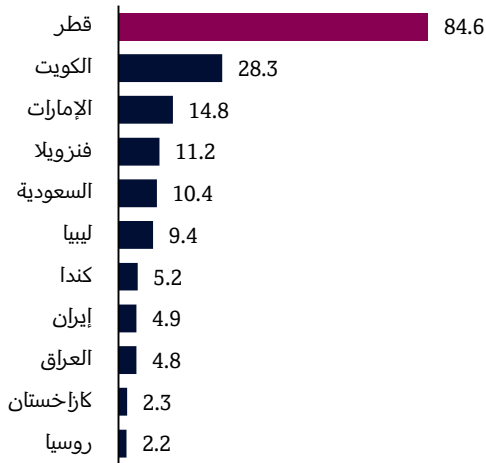
+974 4453 4642

rim.mesraoua@qnb.com

الإغلاق التحريفي: 1 سبتمبر 2015

نصيب الفرد من ثروة النفط والغاز (2014)

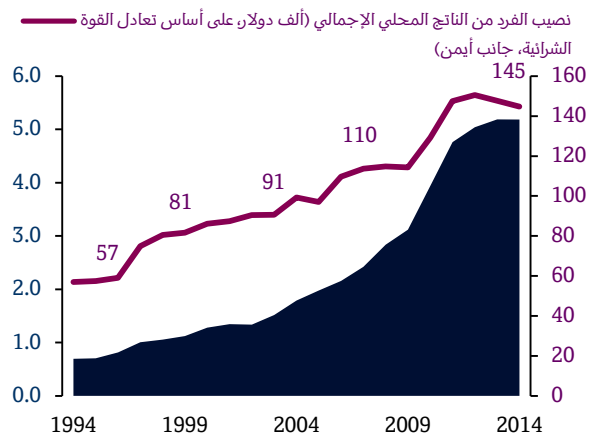
(ألف برميل نفط مكافئ)



المصادر: بي بي (بريتيش بتروليوم سابقاً) وصندوق النقد الدولي وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

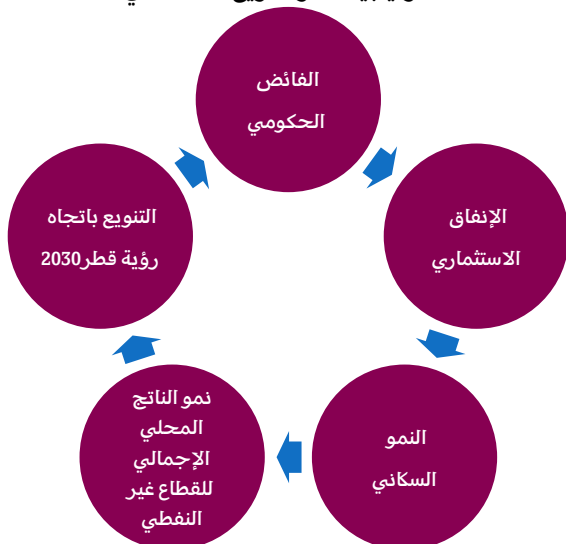
إنتاج النفط والغاز ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

إنتاج النفط والغاز (مليون برميل نفط مكافئ في اليوم، جانب أيسر)



المصادر: بي بي ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

استراتيجية قطر للتنوع الاقتصادي



المصادر: تحليلات قسم الاقتصاد في QNB

نصيب الفرد من ثروة النفط والغاز في قطره الأعلى في العالم

تملك دولة قطر ثروة ضخمة من النفط والغاز خاصة بالقياس إلى صغر تعداد سكانها. فهي تملك ثالث أكبر احتياطي من الغاز في العالم بعد كل من إيران وروسيا، ويقدر بـ 866 تريليون قدم مكعب. ولدى قطر أيضاً احتياطيات كبيرة من النفط الخام والمكثفات تبلغ 1,5% من إجمالي الاحتياطيات العالمية المؤكدة. وبلغ إجمالي احتياطيات قطر المؤكدة من الغاز والنفط الخام والمكثفات 188 مليار برميل نفط مكافئ في عام 2014. وهذا بدوره يعادل 84,6 ألف برميل نفط مكافئ من احتياطيات النفط والغاز لكل مواطن، ويعتبر هذا المعدل الأعلى في العالم بفارق كبير وبحسب معدلات الاستخراج الحالية، ستدوم احتياطيات دولة قطر المؤكدة من الغاز لمدة 138 سنة أخرى واحتياطيات النفط لمدة 36 سنة.

تطوير احتياطيات قطر الضخمة من الغاز الطبيعي كان وراء ارتفاع دخل الفرد حتى عام 2011

استثمرت دولة قطر بكثافة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال منذ بداية تسعينيات القرن الماضي. وقد شهد هذا القطاع مرحلة من النمو السريع، خصوصاً في النصف الثاني من العقد الأول لهذا القرن. وكان لقطر دور ريادي في تكنولوجيا إنتاج الغاز الطبيعي المسال، ولذلك فهي تعد أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم (31% من حصة السوق في 2014). كما أن قطره ثاني أكبر مصدر للغاز في العالم بعد روسيا بعد إضافة صادرات خطوط الأنابيب. وقد مكن تطوير القطاع النفطي دولة قطر من أن تصبح أغنى دولة في العالم، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 145 ألف دولار أمريكي في عام 2014. لكن مرحلة النمو السريع في قطاع النفط والغاز بلغت نهايتها، حيث قررت السلطات تعليق تطوير الغاز في حقل الشمال. ومنذ ذلك الحين، دخلت قطر مرحلة جديدة من تنويع النمو المدفوع بالتطوير في القطاع غير النفطي.

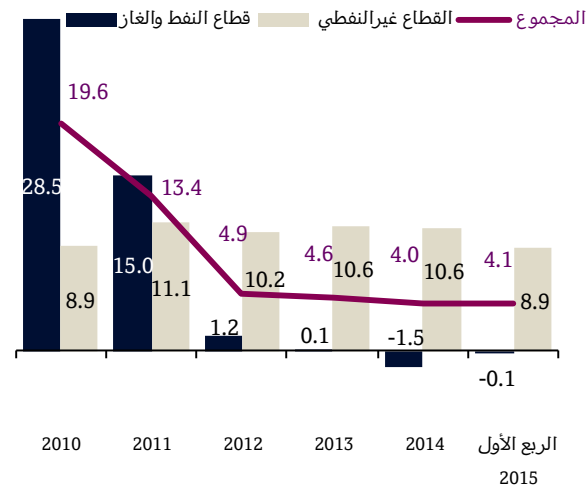
يتم استثمار عائدات النفط والغاز في مشاريع البنية التحتية الرئيسية، وهو ما يساعد في عملية التنوع الاقتصادي

تهدف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى تحويل البلاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وتحقيقاً لهذه الغاية، استخدمت قطر فوائض النفط والغاز الكبيرة لتنفيذ برنامج ضخم للاستثمار في البنية التحتية. ويجذب الإنفاق الاستثماري على المشاريع في إطار الاستعداد لاستضافة كأس العالم 2022 أعداداً كبيرة من العاملين الأجانب. وقد وفر الإنفاق الاستثماري مقروناً بالنمو السكاني دفعة قوية للطلب المحلي، مما أدى إلى نمو بمعدل مرتفع في القطاع غير النفطي. وقد جعل هذا الأمر القطاع غير النفطي في قطر أحد أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، وهو ما يقود عملية التنوع الاقتصادي بعيداً عن النفط والغاز وبعد عام 2022، يتوقع لقطر أن تدخل مرحلة جديدة من تنمية رأس المال البشري تقوم على اجتذاب وتطوير المهارات والمحافظة عليها.

المستجدات الأخيرة (2014-2015)

بالرغم من انخفاض أسعار النفط، واصل الاقتصاد النمو مدفوعاً بالقطاع غير النفطي

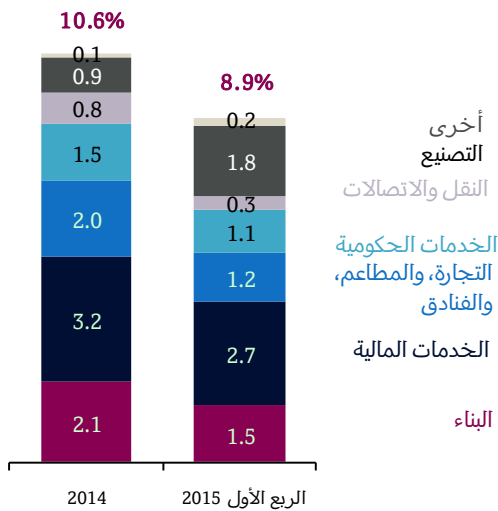
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% على أساس سنوي)



المصادر وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

نما الاقتصاد القطري بنسبة 4.0% في عام 2014 وبنسبة 4.1% في الربع الأول من 2015. ولا زال القطاع غير النفطي هو المحرك الأساسي للنمو حيث توسع بنسبة 10.6% في عام 2014 ونسبة 8.9% في الربع الأول من 2015. إن الإنفاق على المشاريع الكبرى هو أساس النمو الاقتصادي في قطر، وقد استمر ذلك بخطى حثيثة على الرغم من انخفاض أسعار النفط، حيث أكدت الحكومة التزامها بمواصلة برنامجها الاستثماري. ومن ناحية أخرى، تراجع قطاع النفط والغاز بنسبة 1.5% في عام 2014 ونسبة 0.1% في الربع الأول من 2015، وذلك بسبب انخفاض إنتاج النفط الخام من حقول النفط التي بلغت مرحلة النضج. وقد غيرت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء سنة الأساس لقياس الناتج المحلي الإجمالي لتكون سنة 2013 (2004 سابقاً). وأدى تغيير سنة الأساس إلى زيادة وزن القطاعات الأبطأ نمواً (النفط والغاز) في الناتج المحلي الإجمالي على حساب القطاع الأسرع نمواً (القطاع غير النفطي). ونتيجة لذلك، تم تعديل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2014 وخفضه إلى 4.0% من 6.1% قبل تغيير سنة الأساس.

إسهام القطاعات غير النفطية في النمو



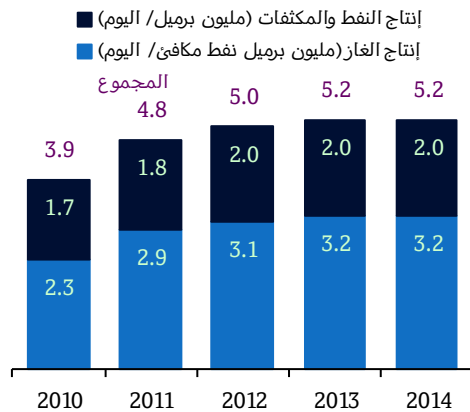
المصادر بي بي وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

قطاعات البناء والخدمات والصناعة تقود نمو القطاع غير النفطي

كانت أكبر القطاعات إسهاماً في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي في عام 2014 هي قطاعي البناء والخدمات المالية. فقد توسع قطاع البناء (2.1 نقطة أساس) بسرعة على خلفية تنفيذ مشاريع البنية التحتية، كما أن نشاط البناء يجذب أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة، مما أدى إلى نمو سكاني بنسبة 10.6% في عام 2014. ويقود الطلب المتزايد الناتج عن الإنفاق الاستثماري والنمو السكاني إلى تعزيز قطاع الخدمات، وبخاصة الخدمات المالية (نسبة إسهامها 3.2 نقطة أساس)، والتجارة والفنادق والمطاعم (2.0 نقطة أساس)، والخدمات الحكومية (1.5 نقطة أساس). وإلى جانب التنوع الأفقي بعيداً عن النفط والغاز تشهد قطر أيضاً تنوعاً رأسياً داخل القطاعات ذات الصلة بالنفط والغاز ويشمل ذلك التوسع في أنشطة التكرير والبتروكيماويات لرفع قيمة منتجات النفط والغاز ويعدّ الإسهام القوي للصناعة (0.9 نقطة أساس) تأكيداً لهذا النوع من التنوع. وقد استمر هذا الاتجاه في الربع الأول من 2015، فقد كانت قطاعات البناء (1.5 نقطة أساس)، والخدمات المالية (2.7 نقطة أساس) والصناعات التحويلية (1.8 نقطة أساس) هي محركات النمو الرئيسية.

إنتاج النفط والغاز

(% نمو والمساهمة بنقطة أساس)

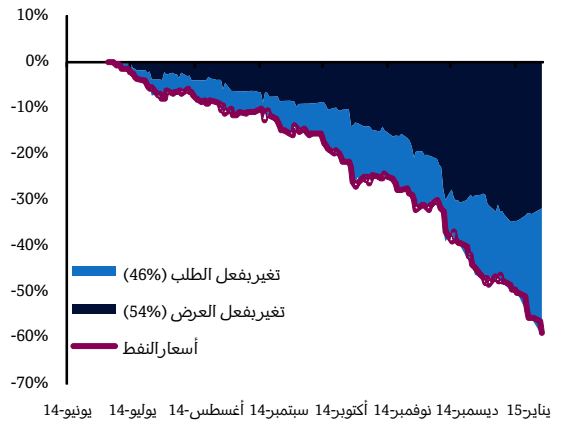


المصادر وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

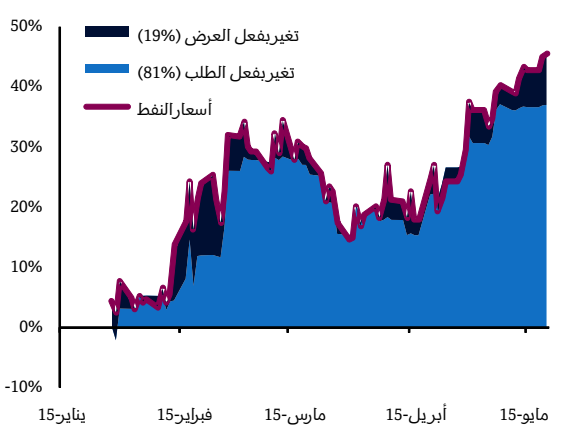
استقرار إنتاج النفط والغاز

بصفة عامة، ظل إنتاج النفط والغاز في قطر دون تغيير في عام 2014 عند 5.2 مليون برميل نفط مكافئ في اليوم. وارتفع إنتاج الغاز قليلاً فقط بنسبة 0.4% وذلك بفضل وجود طاقة إنتاجية فائضة على الرغم من تعليق عمليات استكشاف الغاز في حقل الشمال. وقد قابل الزيادة في إنتاج الغاز انخفاض في إنتاج النفط الخام والمكثفات (-0.8%) في عام 2014. وانخفض إنتاج النفط الخام من 724 برميل في 2013 إلى متوسط 709 برميل في اليوم في 2014 على نحو يعكس نضج حقول النفط. وفي آخر تقرير إحصائي عن الطاقة العالمية، عدلت بي بي بالزيادة السلسلة الزمنية لإنتاج الغاز في قطر ونتيجة لذلك، من المقدر أن تكون قطر قد أنتجت 3.2 مليون برميل نفط مكافئ في اليوم من الغاز في عام 2013، وذلك بارتفاع من التقدير السابق البالغ 2.9 مليون برميل نفط مكافئ في اليوم. وتعود هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع في الاستهلاك المحلي عن التقديرات السابقة.

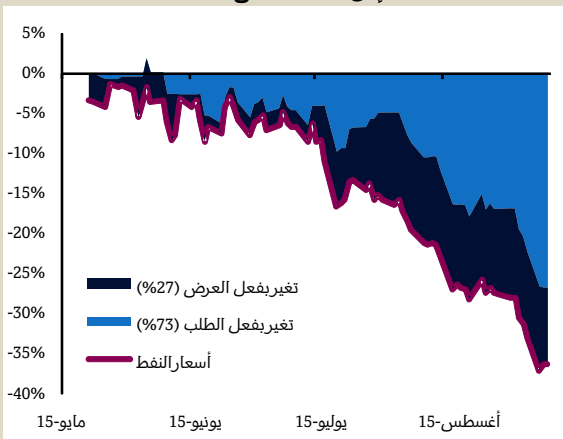
المرحلة الأولى: التغير التراكمي في أسعار النفط من 19 يونيو 2014 إلى 13 يناير 2015



المرحلة الثانية: التغير التراكمي في أسعار النفط من 14 يناير 2015 إلى 6 مايو 2015



المرحلة الثالثة: التغير التراكمي في أسعار النفط من 7 مايو 2015 إلى 26 أغسطس 2015



ملخص التطورات: أسعار النفط

انخفضت أسعار النفط بأكثر من 50% منذ يونيو 2014

لا يزال النفط والغاز يلعبان دوراً رئيسياً في الاقتصاد القطري، على الرغم من جهود التنوع المستمرة، فقد شكك ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، كما أسهما بحصة كبيرة في إيرادات الحكومة والصادرات. وبما أن أسعار الغاز الطبيعي المسال (سلعة التصدير الرئيسية في قطر) مرتبطة بمؤشرات أسعار النفط، فإن تطور أسعار النفط مهم بالنسبة لدولة قطر.

انخفضت أسعار النفط من ذروتها التي بلغت 115 دولار أمريكي للبرميل في منتصف يونيو 2014 إلى 43.1 دولار أمريكي في 26 أغسطس 2015. وقد حدث هذا التراجع على ثلاث مراحل.

في المرحلة الأولى، انخفضت أسعار النفط بنسبة 59.5% في الفترة من منتصف يونيو 2014 وحتى منتصف يناير 2015. وكانت عوامل العرض والطلب على حد سواء تقريباً هي المسؤولة عن هذا الانخفاض. ففي جانب الطلب، حدثت مفاجآت سلبية في النمو العالمي. أما في جانب العرض، فقد كان إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة أقوى من المتوقع في عام 2014، حيث أضاف 1.4 مليون برميل يومياً. وبالإضافة إلى ذلك، فاجأت أوبك الأسواق بالإبقاء على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل في اليوم بهدف المحافظة على حصتها في السوق، وهو ما سبب زيادة في حجم المعروض في السوق.

في المرحلة الثانية، ارتفعت أسعار النفط بنسبة 45.5% في الفترة من منتصف يناير وحتى أوائل مايو 2015. وكان هذا الانتعاش مدفوعاً في الأساس بالتحسين الاقتصادي في منطقة اليورو وارتفاع الطلب على النفط الخام من المصافي الآسيوية.

في المرحلة الثالثة، انخفضت أسعار النفط بنسبة 36.3% من أوائل مايو حتى نهاية أغسطس 2015. وكانت عوامل العرض، التي ارتبطت معظمها باحتمال دخول مزيد من النفط الإيراني إلى السوق في عام 2016، مسؤولة عن حوالي ربع هذا التراجع. لكن ثلاثة أرباع هذا التراجع كانت تعود إلى الطلب. وعلى وجه الخصوص، شهد الاقتصاد الصيني تباطؤاً كبيراً في شهري يوليو وأغسطس، وهو ما أدى إلى انخفاض في أسعار السلع الأساسية. وأثار قرار خفض قيمة العملة الصينية الذي تم اتخاذه عقب ذلك موجة من الاضطرابات في الأسواق المالية، مما أدى إلى مزيد من الانخفاض في أسعار النفط.

سعر خام برنت

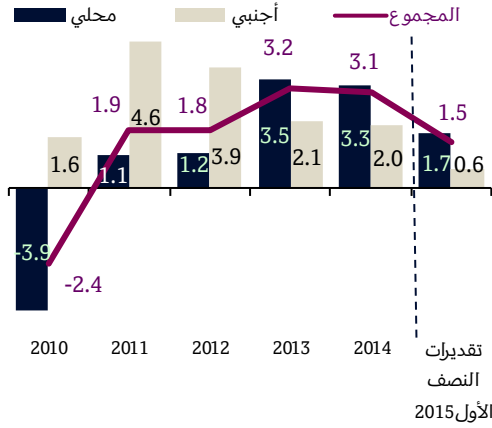
(دولار أمريكي للبرميل)



شهد التضخم تباطؤاً على نطاق واسع في النصف الأول من 2015

تضخم مؤشر أسعار المستهلك

(% تغيير سنوي)



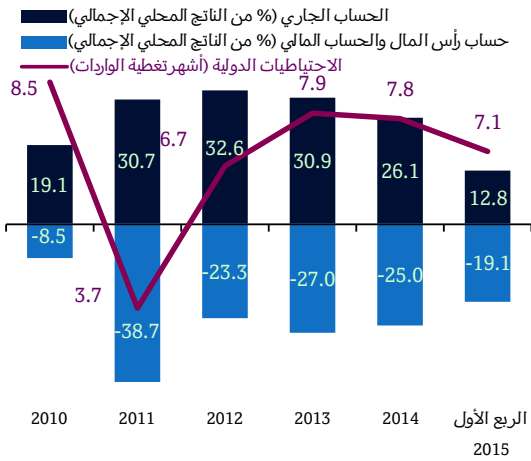
المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

في يناير 2015، أعادت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء احتساب سلسلة التضخم استناداً إلى سنة أساس جديدة هي العام 2013 (2007 سابقاً) لتعكس بشكل أفضل تغير نمط الاستهلاك. وبصفة مستقلة عن تغيير سنة الأساس، تراجع التضخم بشكل ملحوظ في النصف الأول من 2015، مسجلاً 1.5%. وكان انخفاض التضخم واسع النطاق، حيث شمل التضخم المحلي والأجنبي. وانخفض معدل التضخم المحلي إلى ما يقدر بنسبة 1.7%، ويرجع ذلك أساساً إلى التباطؤ في مكون السكن والمياه والكهرباء والغاز (21.9% من الوزن في سلة مؤشر أسعار المستهلك). فقد دخل السوق معروض إضافي من الوحدات السكنية، خاصة لذوي الدخل المنخفض والمتوسط، وهو ما ساعد على تلبية الجزء الأكبر من الطلب. وفي الوقت نفسه، تراجع التضخم الأجنبي إلى ما يقدر بنحو 0.6% نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية. كما انخفضت أسعار المواد الغذائية الدولية بنسبة 15.7% في النصف الأول من العام، وأبقت التضخم في المواد الغذائية والمشروبات في قطر عند مستوى متدني يقدر بمعدل 0.2%. وأدى تراجع أسعار النفط إلى إبقاء المكونات الأخرى للتضخم الأجنبي على انخفاض من خلال خفض تكاليف النقل.

تقلص فائض الحساب الجاري في الربع الأول من عام 2015 بسبب انخفاض أسعار النفط

ميزان المدفوعات

(% من الناتج المحلي الإجمالي وأشهر تغطية الواردات)



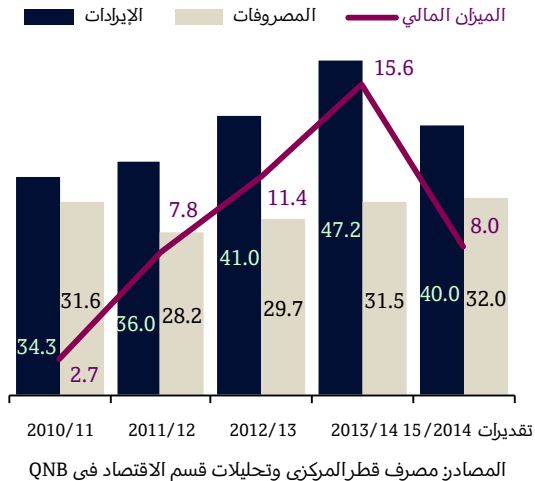
المصادر: مصرف قطر المركزي وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

سجل الحساب الجاري فائضاً صحيحاً نسبته 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من 2015، بانخفاض من نسبة 26.1% في عام 2014. وتراجعت أسعار النفط بشكل حاد في النصف الثاني من عام 2014. وقد أدى هذا متضافراً مع انخفاض حجم الصادرات النفطية بسبب نزوح حقول النفط إلى انخفاض بنسبة 35.2% في عائدات التصدير في الربع الأول من 2015 مقارنة بالعام الماضي. وخلال الفترة نفسها، انخفضت الواردات بنسبة 9.4% نتيجة لانخفاض أسعار السلع وتكاليف النقل. ويتم استثمار جزء من فائض الحساب الجاري في الخارج من خلال جهاز قطر للاستثمار، مما أدى إلى عجز في الحساب الرأسمالي والمالي (19.1% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من 2015). وسجل ميزان المدفوعات الكلي عجزاً. ونتيجة لذلك، انخفضت الاحتياطيات الدولية إلى 7.1 أشهر من غطاء الواردات (39.5 مليار دولار أمريكي) في نهاية مارس 2015 منخفضة من 7.8 أشهر من الواردات في نهاية 2014. ولا تزال الاحتياطيات أعلى بكثير من المستوى الموصى به البالغ ثلاثة أشهر من تغطية الواردات لأسعار الصرف الثابتة.

من المقدر تقلص الفائض المالي متماشياً مع انخفاض أسعار النفط

الميزان المالي

(% من الناتج المحلي الإجمالي المحلي)



المصادر: مصرف قطر المركزي وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

من المقدر للفائض المالي أن يكون قد انخفض إلى نسبة 8.0% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية المنتهية في مارس 2015 من نسبة 15.6% في موازنة 2014/2013. وبالنظر إلى أن الموازنة كانت قد وضعت على أساس سعر متحفظ للنفط الخام قدره 65 دولاراً أمريكياً للبرميل، فقد تحققت مدخرات كبيرة في الأشهر القليلة الأولى من موازنة 2015/2014، وهو ما ساعد الموازنة على البقاء بفائض حتى نهاية السنة المالية. على الرغم من انخفاض عائدات النفط والغاز ومن المقدر أن تكون الإيرادات قد انخفضت من يونيو 2014 متماشياً مع انخفاض أسعار النفط والغاز وتقلص الإنتاج. وقد تم التعويض عن هذا جزئياً بالتحويلات من الشركات المملوكة للدولة وتحصيل ضرائب أعلى من دخل الشركات. ومن ناحية أخرى، من المقدر أن تكون النفقات قد بلغت 32.0% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية المنتهية في مارس 2015 على نحو يعكس الزيادة في الإنفاق الرأسمالي، وعوض عن ذلك جزئياً ترشيد الإنفاق الجاري.

آفاق الاقتصاد الكلي (2015 – 2017)

ستظل أسعار النفط على انخفاض لفترة أطول

من المتوقع أن تظل أسعار النفط منخفضة في عام 2015 حيث سيزيد المعروض عن الطلب في الأسواق بحوالي 0.8 مليون برميل في اليوم حتى لو التزمت منظمة أوبك بسقف إنتاجها البالغ 30 مليون برميل في اليوم. ومن شأن تقليص الاستثمارات من قبل منتجي النفط الصخري الأمريكي أن يؤدي إلى تباطؤ في نمو إنتاج النفط الأمريكي انطلاقاً من عام 2016. ومن المتوقع أن تضيف الولايات المتحدة 0.3 مليون برميل فقط في اليوم إلى إنتاجها من النفط في عام 2016 (مقارنة بتوقعات بمقدار 0.9 مليون برميل في اليوم في 2015 و بمقدار 1.4 مليون برميل في اليوم في 2014). لكن، من المفترض أن يقابل هذا التباطؤ في نمو المعروض من النفط الصخري الأمريكي زيادة في الإنتاج الإيراني في حال تم رفع العقوبات الاقتصادية عنها خلال الأشهر القليلة القادمة حسب التوقعات. نتيجة لذلك، من المتوقع أن يبقى المعروض متفوقاً على الطلب في الأسواق في 2016. ومن المرجح أن تبدأ الأسواق في الارتفاع بحلول عام 2017 مع استمرار تباطؤ الإنتاج في النفط الصخري الأمريكي، واستقرار الإنتاج الإيراني، وارتفاع الطلب. بالتالي، نتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط 55.4 دولار للبرميل في 2015، و55.5 دولار للبرميل في 2016، و60.2 دولار للبرميل في عام 2017.

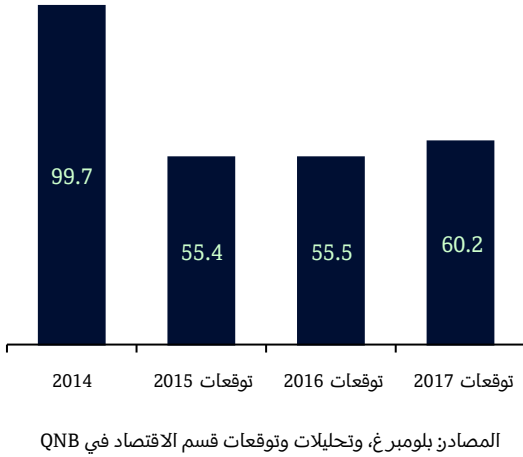
قطر مؤهلة جيداً لمواجهة انخفاض أسعار النفط بفضل قوة أسسها الاقتصادية

نتوقع أن يظل نمو الاقتصاد القطري قوياً رغم انخفاض أسعار النفط. وقد عبرت الحكومة مراراً عن التزامها بمواصلة برنامج الانفاق الاستثماري وجهودها لتنويع الاقتصاد. ومن المرجح أن تفي الحكومة بهذا الالتزام وذلك لثلاثة أسباب رئيسية. أولاً، يعتبر سعر نقطة التعادل المالي للنفط بالنسبة لقطر منخفضاً ويقدر بحوالي 60.7 دولار للبرميل في عام 2015، وهو ما يعني أن أي عجز مالي قد يحدث سيكون صغيراً على الأرجح. ثانياً، تمكنت دولة قطر خلال السنوات الأخيرة من تحقيق ادخارات كبيرة، ما يضعها في موقع قوي لمواصلة تمويل برنامجها للإنفاق الاستثماري وتعويض العجز المالي. فخلال الفترة 2005 – 2014، بلغت فوائض الحساب الجاري المتراكمة بالنسبة لدولة قطر 315 مليار دولار أمريكي. وتم الاحتفاظ ببعض هذه الادخارات كاحتياطات دولية، بينما تم استثمار البعض الآخر في الخارج عن طريق جهاز قطر للاستثمار ثالثاً، يعتبر الدين العام منخفضاً بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، مما يسهل زيادة الاقتراض من الأسواق الدولية بأسعار فائدة منخفضة.

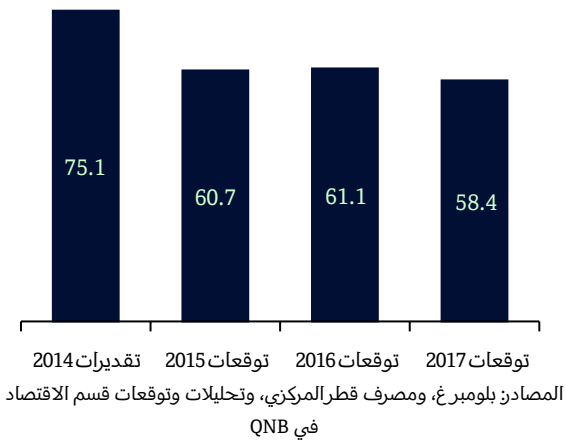
من المتوقع أن يتسارع النمو في المدى المتوسط، مدفوعاً بقوة القطاع غير النفطي

يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.7% في عام 2015، وبنسبة 6.4% في 2016، وبنسبة 6.4% في 2017. ومن المنتظر أن يظل القطاع غير النفطي هو محرك النمو في الاقتصاد، مدعوماً بالإنفاق الاستثماري القوي (أنظر فصل المشاريع أدناه). ومن المنتظر أن يؤدي الإنفاق الاستثماري الكبير إلى تدفق العمال مما يترتب عليه طلب إضافي على الخدمات. وفي المقابل، يتوقع للقطاع النفطي أن يتراجع بنسبة 0.5% في عام 2015 مع استمرار حقول النفط في بلوغ مرحلة النضج، بالرغم من بدء إنتاج الغاز في مشروع برزان (أنظر فصل القطاع النفطي). لكن، من المتوقع أن ينمو القطاع النفطي بنسبة 2.7% في 2016 وبنسبة 2.4% في 2017 مع زيادة استخراج الغاز والمكثفات من حقل برزان، وهو ما سيعوض بشكل كبير عن انخفاض الإنتاج في النفط الخام.

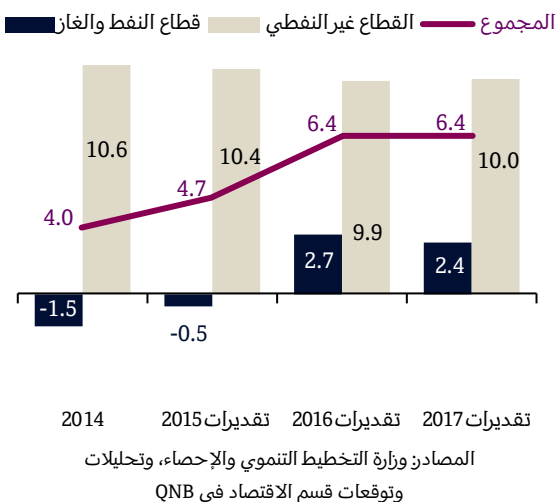
سعر خام برنت (دولار أمريكي للبرميل)



سعر نقطة التعادل المالي للنفط (دولار أمريكي للبرميل)

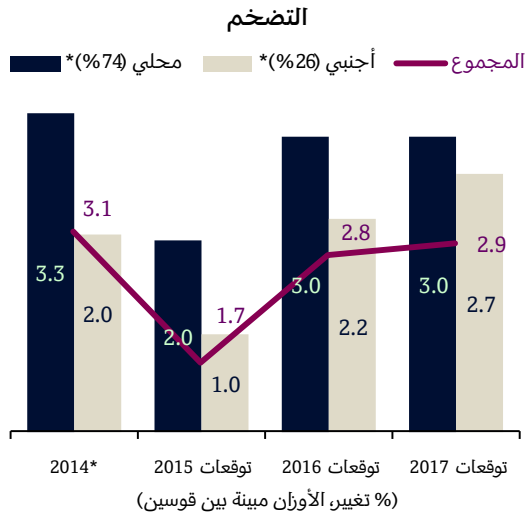


نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع (%)



من المتوقع أن يتم كبح الضغوط التضخمية في الفترة المتبقية من

2015، لكن من المرجح أن تعاود الارتفاع في الفترة 2016-2017



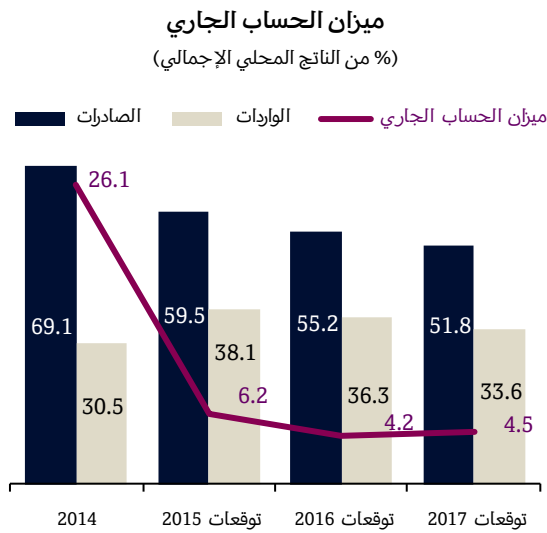
المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، وتحليلات وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB
*أوزان جديدة اعتباراً من 2015، أرقام التضخم لعام 2014 مبنية على الأوزان القديمة

من المتوقع أن تظل الضغوط التضخمية منخفضة في عام 2015 وذلك لسببين. أولاً، من شأن تراجع أسعار المواد الغذائية وسلع أخرى أن يعمل على إبقاء التضخم الأجنبي منخفضاً. فمن المتوقع أن تستمر أسعار المواد الغذائية في منحها التنارلي في عام 2015 بسبب بطء النمو العالمي، وتجميع المخزونات مع تفوق الإنتاج الغذائي على الطلب، وانخفاض أسعار النفط بالنظر إلى اعتماد الزراعة الكبير على الطاقة. ثانياً، ظلت الضغوطات التضخمية المحلية ضعيفة رغم النمو السكاني القوي. ومن بين الأسباب وراء ذلك دخول وحدات سكنية جديدة للسوق، ويبدو أن هذا هو السبب الذي يدفع بمكون السكن والماء والطاقة في مؤشر أسعار المستهلك نحو الانخفاض (وزنه 21.9% في سلة مؤشر أسعار المستهلك). أما بعد 2015، فمن المنتظر أن تؤدي الاختناقات المحتملة في المعروض من السكن ومستودعات التخزين والمعدات المتخصصة إلى زيادة التضخم المحلي. علاوة على ذلك، من شأن الانتعاش المتوقع في أسعار المواد الغذائية العالمية في عام 2016 على إثر تحسن النمو العالمي وأسعار النفط في 2017 أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم الأجنبي. وعموماً، نتوقع أن يبلغ التضخم أدنى معدل له في 2015 عند 1.7% قبل العودة إلى الارتفاع إلى 2.8% في 2016 ثم إلى 2.9% في 2017.

من المتوقع أن يتقلص فائض الحساب الجاري في 2015-2016 بسبب

انخفاض أسعار النفط والنمو القوي للواردات قبل أن يتعافى جزئياً

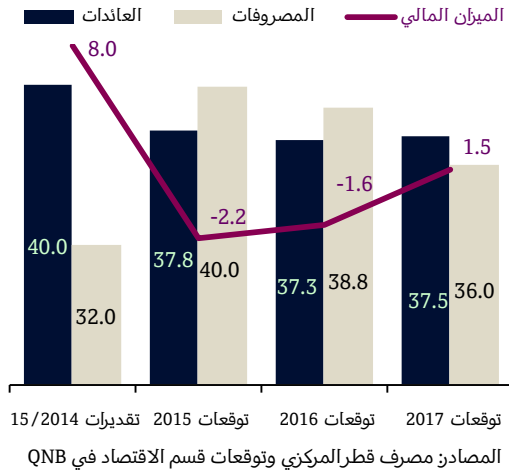
في 2017



المصدر: مصرف قطر المركزي وتحليلات وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

من المتوقع أن يتقلص فائض الحساب الجاري إلى 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 و 4.2% في عام 2016 قبل أن يتعافى قليلاً إلى 4.5% في عام 2017. كما يتوقع لانخفاض أسعار النفط وتعليق إنتاج الغاز لأغراض التصدير أن يؤدي إلى انخفاض عائدات تصدير النفط والغاز. وعلى الرغم من الانتعاش المتوقع في أسعار النفط في عام 2017، إلا أنه من المتوقع أن تنخفض حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بسبب النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الاسمي. وفي ذات الوقت، من المنتظر أن ينمو الطلب على الواردات بقوة على خلفية الزيادة في الإنفاق الاستثماري وارتفاع الاستهلاك. وعموماً، يتوقع أن يظل الفائض الحالي في ميزان الحساب الجاري مع تخصيص جزء من هذا الفائض المحتمل للاستثمار في الخارج، وهو ما سيؤدي إلى استمرار تدفق رؤوس الأموال للخارج خلال 2015-2017. ونتيجة لذلك، ينتظر أن تنمو الاحتياطيات الدولية لتحافظ على مستواها من تغطية الواردات عند حوالي 8 أشهر.

الميزان المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)



من المفترض أن يؤدي انخفاض إيرادات النفط والغاز والإنفاق القوي إلى عجز مالي صغير في 2015-2016 قبل أن يتحول الميزان المالي إلى فائض في 2017

من المتوقع لانخفاض عائدات النفط والغاز وارتفاع الإنفاق الرأسمالي أن يقودا إلى عجز صغير في الميزان المالي بنسبة 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 و1.6% في عام 2016 قبل أن يتحول إلى فائض نسبه 1.5% في عام 2017. كما تخطط الحكومة لتغيير سنتها المالية إلى سنة تقويمية بدءاً من ميزانية عام 2016، مع تمديد مؤقت لموازنة 2015/2014 لمدة تسعة أشهر لتغطية ما تبقى من عام 2015. وستتمكن موازنة 2015-2014 التي ستبلغ مدتها أكثر من 21 شهراً من تسجيل فائض مالي. ومن المتوقع أن تنخفض عائدات النفط والغاز مع انخفاض أسعار النفط وتقلص إنتاج النفط الخام. وسيتم التعويض عن جزء من هذا الانخفاض من ارتفاع الإيرادات غير النفطية، وبدعم من التحسن الذي سيطر على تحصيل الضرائب المفروضة على الشركات والنمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وفي جانب النفقات، تتوقع أن تحدث زيادة تدريجية في الإنفاق الرأسمالي خلال الفترة 2015-2017 مع التزام الحكومة بتنفيذ برنامجها الاستثماري بالكامل. وفي الوقت نفسه، من المقدر للإنفاق الجاري أن يستقر مع زيادة ترشيد الإنفاق. ويتوقع أن يتم تمويل العجز عن طريق الاقتراض. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يرتفع الدين العام من 30.0% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014 إلى 36.6% في عام 2016، قبل أن يتراجع إلى 31.1% في عام 2017 مع الانتعاش في عائدات النفط والغاز والناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

السكان والقوة العاملة

لا يزال النمو السكاني قوياً حيث يستمر الاستثمار في المشاريع والتنويع الاقتصادي في العمل على اجتذاب العاملين الأجانب

نما عدد السكان في دولة قطر بمعدل سنوي قدره 9.6% في الفترة بين 2004 و2014 ليبلغ 2.2 مليون نسمة. وقد مر النمو السكاني بمرحلتين رئيسيتين، حيث كان هناك تسارع أولي في النمو السكاني بلغت نسبته 15.5% في السنة خلال الفترة بين 2004 و2009 وذلك بسبب توافد عدد كبير من العاملين الأجانب على خلفية توسع قطاع النفط والغاز ومن ثم تباطؤ نمو السكان إلى 1.0% في السنة خلال الفترة 2010-2011 حيث انتهت مرحلة توسيع قطاع النفط والغاز وتراجعت أنشطة المشاريع بسبب الركود الاقتصادي العالمي. ثم تسارع النمو السنوي في عدد السكان مجدداً إلى 10.0% في الفترة 2012-2014 مع شروع دولة قطر في مرحلة جديدة من الإنفاق على المشاريع بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي، الأمر الذي اجتذب موجة جديدة من العمالة الوافدة خاصة في قطاع البناء. ويتوقع أن يستمر عدد السكان في التزايد بمعدل سنوي يبلغ 4.1% في المتوسط في الفترة 2015-2017 مع استمرار برنامج الاستثمار في البنية التحتية الذي سيجذب المزيد من العمالة الوافدة.

لا زال الوافدون من الذكور الشباب يشكلون نسبة أعلى في التركيبة السكانية، لكن عدد الإناث بين يتزايد بقوة

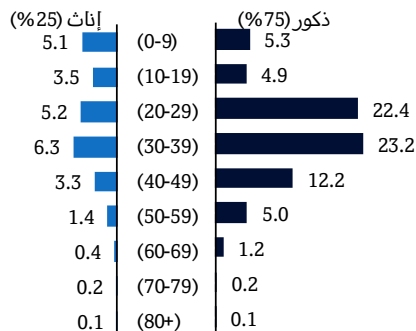
ارتفعت نسبة الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و39 سنة إلى 45.6% من إجمالي عدد السكان مقارنة بنسبة 45.0% في عام 2013. وتشهد التركيبة العامة للسكان تغييراً حيث بات الإناث يشكلون حصة أكبر بقليل من السكان، فقد بلغت نسبتهم من إجمالي السكان 25.5% في عام 2014 مقارنة مع نسبة 22.8% في 2009. وقد نما عدد السكان الإناث بسرعة بين 2009 و2014 بمعدل بلغ 8.6% في المتوسط، حيث زاد عدد الوظائف التي تتطلب مهارات عالية لتحقيق خطط التنويع في دولة قطر ونتيجة لذلك، أصبح بمقدور الأجانب الذين يتقاضون أجوراً عالية احضار أسرهم معهم إلى البلاد. أما من الناحية الجغرافية، فهناك تركز عال للسكان، حيث يقطن 73.7% منهم في الدوحة وفي الريان، التي تقع في أطراف العاصمة.

عدد السكان في منتصف العام (مليون نسمة، معدل نمو سنوي مركب)



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

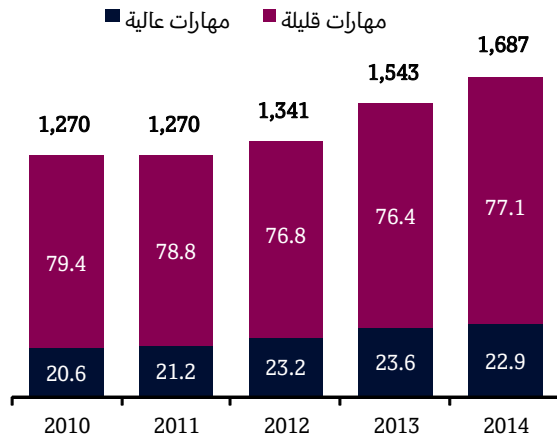
السكان حسب العمر والنوع (% من السكان، 2014)



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

القوى العاملة حسب المهارات

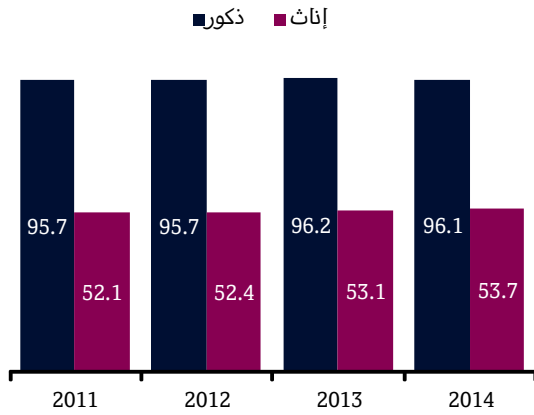
(آلاف، % من الحصص الموضحة)



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

معدل المشاركة في القوى العاملة حسب النوع

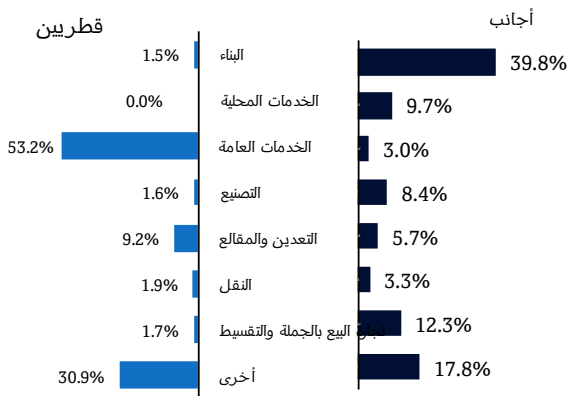
(% من السكان البالغين سن العمل)



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

القوى العاملة حسب القطاع

(نسبة الحصص، 2014)



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

تزايد أعداد القوة العاملة بوتيرة سريعة مع ارتفاع مستوى المهارات

لقد سار نمو القوة العاملة في خط مواز للنمو السكاني. فبعد أن تباطأ نمو القوى العاملة في الفترة 2010-2011، عاد لينمو بقوة بمعدل سنوي بلغ 9.3% ليصل إلى 1.7 مليون في 2014. ويشكل الأجانب 94.5% من إجمالي حجم القوى العاملة. وقد ارتفعت نسبة العمالة الماهرة ضمن القوى العاملة من 20.6% في 2010 إلى 22.9% في 2014. ويشير ذلك إلى أن التزام قطر بالاستثمار في رأس المال البشري تماشياً مع رؤية قطر 2030 يعمل على رفع مستوى مهارة القوى العاملة. كما يرجح أن يؤدي برنامج التنوع الاقتصادي المستمر إلى زيادة عدد الوظائف التي تتطلب مهارات عالية في المستقبل.

معدل المشاركة في القوة العاملة مرتفع، والمجال مفتوح لنمو المعدل في صفوف المرأة القطرية

بلغ جزء كبير من السكان في قطر، أي ما نسبته 85.5%، سن العمل (15 عاماً أو أكثر) في عام 2014. وكان المعدل الكلي للمشاركة في القوة العاملة عالياً ضمن هذه المجموعة حيث بلغ 87.6%. وكان معدل المشاركة الكلي للنساء (القطريات وغير القطريات) (53.7%) أعلى من المتوسط العالمي (في حدود 50%). لكن المرأة القطرية أقل اندماجاً في القوة العاملة حيث لا تتعدى نسبة مشاركتها 35.3%. ومع ذلك، فقد شهد معدل مشاركة المرأة القطرية ارتفاعاً منذ 2011 عندما كانت نسبته 34.1%. وإذا استمر الأمر في هذا المنحى، فمن شأن التوسع في القوة العاملة مع اقتراب معدل مشاركة المرأة القطرية من المتوسط العالمي والوطني، أن يوفر مصدراً إضافياً للنمو الاقتصادي في المستقبل.

يظل قطاع البناء هو الأكبر من حيث استيعاب العاملين

تتركز القوة العاملة الأجنبية في قطاع البناء الذي يعمل فيه 39.8% من القوة العاملة غير القطرية. وقد أدى برنامج الإنفاق الكبير في البنية التحتية إلى زيادة الطلب على العمالة في بناء المشاريع العقارية والنقل ومشاريع أخرى في البنية التحتية (أنظر فصل المشاريع). ويشكل العمال الذين يعملون في قطاع التعدين والمقالع 5.9% فقط من إجمالي القوى العاملة حيث يعتمد هذا القطاع على المعدات الآلية بشكل كبير كما أن حصة قطاع التعدين والمقالع من العمال تشهد انخفاضاً (6.4% في عام 2011 بالمقارنة مع 5.9% في 2014)، ويرجع ذلك إلى مسار التنوع الاقتصادي المتواصل. ويشكل القطريون ما نسبته 5.5% من القوى العاملة، يعمل 88% منهم في القطاع العام حيث يقدم القطاع الحكومي رواتب ومزايا أكثر جاذبية للمواطنين. وفيما بعد عام 2022، مع انتهاء مرحلة بناء المشاريع وتحول قطر نحو اقتصاد قائم على المعرفة، تتوقع أن ترتفع معدلات التوظيف في قطاعات مثل التعليم (2.5% في 2014، بارتفاع من نسبة 2.1% في عام 2011) والصحة (حصة 1.7%) والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية (حصة 1.7%).

المشاريع

تحول تركيز الإنفاق الاستثماري إلى القطاع غير النفطي منذ 2011،

وهو الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي

ترتكز التنمية في قطر على مجموعة من المشاريع الاستثمارية التي تنفذها الحكومة والشركات المملوكة للدولة. وتدفع مشاريع البنية التحتية نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد، وأيضاً بشكل غير مباشر حيث تعمل على جذب العاملين الأجانب الذين يزيدون الاستهلاك. وقد مر الإنفاق الاستثماري بمرحلتين. امتدت المرحلة الأولى من 2000 إلى 2011 وكانت مدفوعة في الأساس بتوسعة منشآت الغاز الطبيعي المسال. وقد وصلت هذه المرحلة إلى ذروتها في عام 2008 ثم تراجعت في الفترة 2009-2010 حيث تم الانتهاء من برنامج توسعة منشآت الغاز الطبيعي المسال. وأعقب ذلك المرحلة الثانية التي ركزت على التنوع الاقتصادي. يهدف دفع الاستثمار في القطاع غير النفطي، خصصت الحكومة مبلغ 182 مليار دولار أمريكي للإنفاق الاستثماري خلال الفترة 2014-2018، وبشكل رئيسي في قطاعي البناء والنقل.

من المقرر أن يرتفع الإنفاق على المشاريع في المستقبل، مما سيؤدي إلى زيادة في النمو

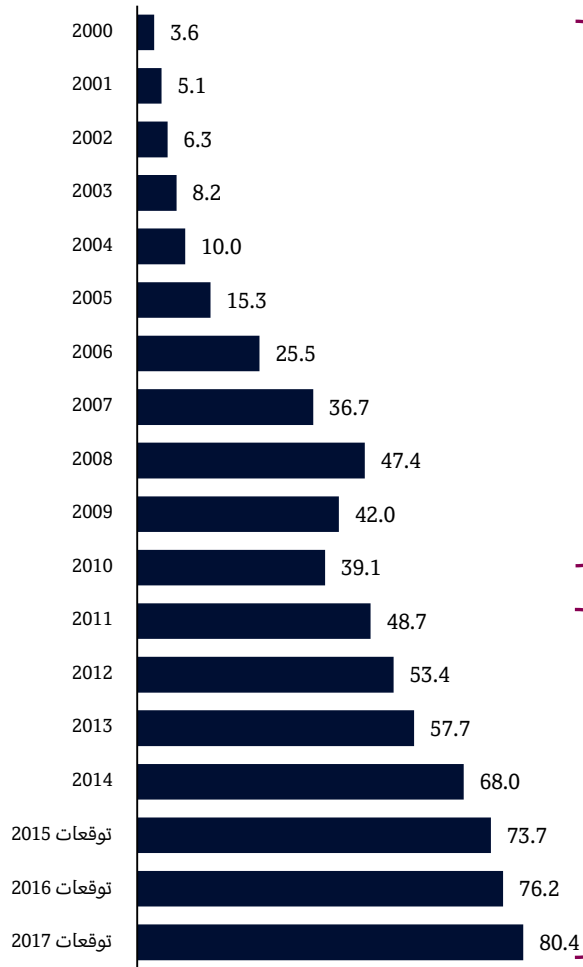
من المقرر أن يرتفع الإنفاق الاستثماري خلال الفترة 2015-2017 حيث ستسارع وتيرة تنفيذ عدد من المشاريع الرئيسية. فعلى سبيل المثال، تتسارع وتيرة العمل في مشروع لوسيل للتطوير العقاري البالغ قيمته 45 مليار دولار أمريكي. وتتواصل أعمال حفر الأنفاق وبناء المحطات في مشروع السكك الحديدية المتكاملة الذي تبلغ قيمته 40 مليار دولار أمريكي، كما تعمل هيئة الأشغال العامة (أشغال) على تطوير شبكة الطرق في قطر وبالإضافة إلى ذلك، يتواصل الإعلان عن المشاريع الجديدة. فقد تم الإعلان في السنة الماضية عن مشروع مدينة المطار الذي تبلغ قيمته 9.0 مليار دولار أمريكي، ومشروع توسعة المطار (المرحلة الثانية) البالغ قيمته 8.0 مليار دولار أمريكي، ومشروع بقيمة 7.7 مليار دولار أمريكي لزيادة مخزون المياه، فضلاً عن مشاريع المناطق الاقتصادية الذي تبلغ قيمتها 3.2 مليار دولار أمريكي (انظر جدول المشاريع الكبرى في الصفحة التالية).

تشكل المشاريع العقارية ومشاريع النقل الجزء الأكبر من ميزانيات المشاريع

تشكل المشاريع العقارية ومشاريع النقل الحصة الأكبر من الإنفاق على المشاريع لمقابلة احتياجات السكان الذين تتزايد أعدادهم بوتيرة سريعة. وبالإضافة إلى مشروع لوسيل ومدينة المطار المذكورين أعلاه، تقوم شركة بروة العقارية بتشييد مشروع بقيمة 10 مليار دولار أمريكي شمال الدوحة، ويتواصل العمل أيضاً على تشييد المرحلة الأخيرة من مشروع اللؤلؤة-قطر أما في قطاع النقل، فيجري العمل على بناء طرق جديدة وسكك حديدية وأعمال توسعة للمطار والموانئ. وإلى جانب ذلك، يعمل النمو السكاني على دفع الطلب على الخدمات، مثل الصرف الصحي والماء والكهرباء. وبينما شكّل النفط والغاز الجزء الأكبر من المشاريع خلال الفترة 2000-2011، يقدر أن تبلغ حصتهما 8.0% فقط من إجمالي موازنة المشاريع بين 2015 و2017. ومن غير المرجح أن يتم البدء في مشاريع غاز جديدة في الأعوام القليلة القادمة (أنظر فصل النفط والغاز). وفي قطاع النفط، بدأ تنفيذ مشاريع بهدف الحفاظ على معدلات الإنتاج في الحقول القائمة، مثل مشروع إعادة تطوير حقل بو الحنين. ويعكس توزيع الاستثمارات خط التنمية الذي تسير عليه دولة قطر التي تقوم باستثمار عائدات النفط والغاز لبناء اقتصاد غير نفطي.

الإنفاق الاستثماري

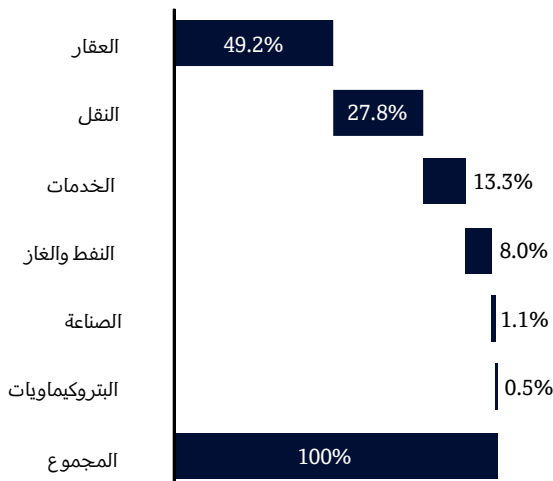
(مليار دولار أمريكي، معدل نمو سنوي مركب)



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ومشاريع ميد ووزارة المالية وتحليلات وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

الإنفاق الاستثماري حسب القطاع

(% حصص موضحة)



المصادر: مشاريع ميد وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

المشاريع الكبرى (كما في يوليو 2015)

المشروع	القطاع	تاريخ الاستكمال	الميزانية (مليار دولار أمريكي)	ملاحظات
مشروع لوسيل متعدد الاستخدام	البناء	2019	45.0	مشروع لتطوير الواحة المائبة لشمال الدوحة. المطور الرئيسي هو شركة الديار القطرية، وهي عبارة عن صندوق للاستثمار العقاري تابع لجهاز قطر للاستثمار وتشمل هذه المرحلة الجزر والمنشآت البحرية والسكنية والأحياء التجارية ومناطق الأعمال.
شبكة السكك الحديدية المتكاملة في قطر	النقل	2026	40.0	يشمل نطاق المشروع 260 كلم من خطوط المترو والسكك الحديدية الخفيفة في الدوحة و400 كلم من خطوط السكك الحديدية الرئيسية، بما في ذلك خط سكك حديدية لنقل الركاب والبضائع يربط بين راس لفان ومسيعد عبر الدوحة، وخط سريع للسكك الحديدية بين مطار حمد الدولي الجديد ووسط مدينة الدوحة، وخط سكك حديدية لنقل البضائع سيتم ربطه بشبكة دول مجلس التعاون الخليجي المخطط لها. يجري حاليا حفر الأنفاق وبناء المحطات.
برنامج أشغال للطرق السريعة	النقل	2018	20.0	هذا المشروع هو جزء من خطط أشغال لتطوير عدد من الطرق السريعة الرئيسية.
مطار حمد الدولي	النقل	2020	15.5	يعمل المطار الجديد بكامل طاقته منذ شهر مايو 2014 بقدرة استيعابية تبلغ 30 مليون مسافر ومن المقرر رفع القدرة الاستيعابية حتى تصل 50 مليون مسافر بحلول عام 2017 في المرحلتين الثانية والثالثة.
برنامج أشغال للطرق المحلية وشبكة الصرف الصحي	النقل	2019	14.6	شبكة من الطرق وشبكات الصرف الصحي والمرافق والبنية التحتية ذات الصلة.
إعادة تطوير حقل "بو الحنين" للنفط	النفط	2028	11.0	تهدف قطر للبترول إلى زيادة إنتاج النفط الخام في قطر ومن المتوقع أن يضاعف الاستثمار في مرافق جديدة القدرة الإنتاجية حتى تبلغ 90 ألف برميل في اليوم، فضلا عن إطالة عمر الحقل.
تطوير حقل برزان للغاز	الغاز	2020	10.3	تخطط راس غاز لزيادة إمدادات الغاز إلى السوق المحلية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة وللاستخدامات صناعية أخرى. ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في وقت لاحق هذا العام.
مشروع بروة الخور العقاري	البناء	2025	10.0	مشروع تطوير عقاري متعدد الاستخدام (يضم فلل ومنازل ريفية ومصاطب وشقق وفندقين وملعب مائي وملعب جولف ومراكز تسوق) ويقع شمال مدينة الدوحة.
مدينة المطار	البناء	2042	9.0	يقوم مجمع مطار حمد الدولي الجديد بتطوير مدينة المطار على مساحة 10 كم مربع وتشتمل على أربعة مناطق (حي تجاري، ومعهد تدريب الطيران، وحي للوجستيات، وحي سكني يضم 200 ألف ساكن).
مدينة بروة	البناء	2015	8.3	مشروع تطوير عقاري يقع جنوب مدينة الدوحة ويضم مناطق سكنية ومدارس ومستشفيات وفنادق وملعب للجولف ومرافق تجارية.
الخزانات الكبرى لتأمين المياه	المرافق العامة	2026	7.7	قامت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) بإطلاق مشاريع للحفاظ على مخزون المياه الاستراتيجي طوال الأسبوع داخل شبكتها من أجل مواجهة الطلب المتزايد على الماء.
المدينة التعليمية	البناء	2016	7.5	يشمل هذا المشروع الحرم الجامعي والمدارس وواحة قطر للعلوم والتكنولوجيا والمرافق المرتبطة بها.
ميناء حمد	النقل	2020	7.4	ميناء جديد يقع جنوب مدينة الدوحة، وسيحل محل الميناء القديم الكائن بوسط الدوحة. سيتم الانتهاء من المشروع في ثلاثة مراحل، وستبلغ القدرة الاستيعابية السنوية للمشروع 1.7 مليون طن من الحمولة و 1 مليون طن من الحبوب و500,000 مركبة. وبلغ تقدم العمل فيه حوالي 45%، لكن رغم ذلك يمكن بدء التشغيل الأولي هذا العام.
اللؤلؤة - قطر	البناء	2017	7.0	مشروع جزيرة صناعية قرب الخليج الغربي، المنطقة التجارية للدوحة، يجري العمل فيه. وهو أول تطوير عقاري يتيح الامتلاك لقطر القطريين.
مشروع مشيرب العقاري متعدد الاستخدام	البناء	2016	5.5	مشروع عقاري لتطوير وسط الدوحة ويهدف إلى الحفاظ على عناصر التراث الثقافي. وسيستوعب المشروع أكثر من 27,000 من السكان ويشتمل على مناطق تجارية وثقافية وترفيهية.
ملعب كأس العالم 2022	البناء	2020	4.0	تم إرساء مناقصة لبناء واحد من ملاعب كرة القدم (البيت بالخور) لاستضافة كأس العالم 2022. معظم الملاعب لديها قدرة لاستيعاب بين 40 إلى 50 ألف مشجع، في حين أن ملعب لوسيل ستكون له قدرة استيعاب تبلغ 86 ألف وسيقام فيه حفل الافتتاح والمباراة النهائية.
مناطق قطر الاقتصادية	البناء	2018	3.2	تقوم شركة مناطق، المعروفة سابقا باسم شركة المناطق الاقتصادية، بتطوير ثلاثة مناطق اقتصادية رئيسية جديدة في مواقع مختلفة. وقد تم فعلا إرساء مناقصة لتصميم وبناء واحدة من هذه المناطق، وهي راس بوفنتاس. وهي عبارة عن مجمع للمخازن واللوجستيات يوجد قريبا من المطار الجديد، وسيغطي مساحة 4 كم مربع. كما أن هناك مخطط لإنشاء منطقة لمواد البناء والخدمات بمساحة 38 كم مربع بمنطقة الكرامة جنوب المنطقة الصناعية، ومنطقة للصناعات الخفيفة بمساحة 34 كم مربع في منطقة أم حلال قريبا من ميناء حمد الجديد.

المصادر: مشاريع ميد وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

النفط والغاز

تتركز احتياطات الغاز الطبيعي في حقل الشمال البحري

تملك قطر ثالث أكبر احتياطي للغاز في العالم بعد إيران وروسيا. وقد أدركت مدى الاحتياطات في عام 1971 عندما تم اكتشاف حقل الشمال البحري، وهو أكبر حقل غاز غير مصاحب للنفط في العالم ويستحوذ على 99% من إنتاج الغاز في قطر وتملك شركة قطر للبترول احتياطات النفط والغاز في قطر وتشرف عليها. وقد أقامت مشروعات مشتركة مع شركات نفط عالمية لإدارة استخراج الغاز من حقل الشمال- قطر غاز ورأس غاز مسؤولتان عن حوالي 53% و 47% من إنتاج الغاز الطبيعي المسال، على التوالي. وتتركز احتياطات النفط الخام في اثنين من الحقول الكبرى هما حقل الشاهين البحري (إنتاجه ~ 300 ألف برميل / يوم) ودخان البري (~ 200 ألف برميل / يوم)، فضلاً عن سبعة حقول نفطية أخرى أصغر حجماً. وتقوم قطر للبترول بتشغيل ما يقل بقليل من نصف حقول النفط الخام. فيما يتم تشغيل ما تبقى من قبل شركات نفط عالمية. على سبيل المثال، يتم تشغيل حقل الشاهين حالياً من قبل شركة ميرسك. ولكن سيتم طرحه في عطاء في عام 2017 عندما ينتهي عقد ميرسك.

استقرت صادرات الغاز الطبيعي المسال ولا توجد خطط لأي زيادات، ولكن الإنتاج للاستخدام المحلي في ازدياد

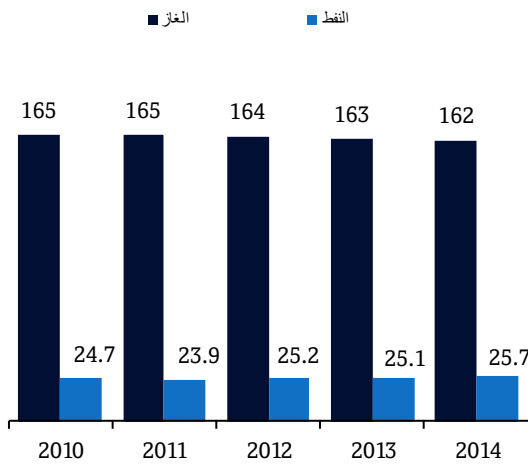
يستخدم إنتاج الغاز في قطر للتصدير (غاز طبيعي مسال وخطوط أنابيب)، وكذلك للاستهلاك المحلي. منذ نهاية مرحلة الارتفاع القوي في إنتاج الغاز الطبيعي المسال في عام 2011، استقرت صادرات الغاز الطبيعي المسال لتشكل 58.3% من إجمالي الإنتاج في عام 2014. وقد صدرت قطر 11.3% من إنتاجها من الغاز عبر خطوط الأنابيب. ونظراً لوقف التطويرات في غاز حقل الشمال، فإنه لا يتوقع حدوث زيادات أخرى في صادرات الغاز. أما استهلاك الغاز المحلي، والذي يشكل 25.3% من إجمالي الإنتاج في عام 2014، فيستخدم بشكل رئيسي لتوليد الطاقة وكوقود لتحويل الغاز إلى سوائل، وفي مصانع البتروكيماويات والأسمدة، وغاز طهي منزلي. ومن أجل تلبية الطلب المحلي المتزايد، تم إنشاء مشروع برزان لتطوير الغاز بقيمة 10.3 مليار دولار أمريكي. ومستقبلاً، فإننا نتوقع بداية الإنتاج في مشروع برزان في وقت لاحق من هذا العام. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز للاستخدام المحلي إلى 30.5% بحلول عام 2017 من 25.3% في عام 2014.

ستعوض الزيادة في إنتاج سوائل النفط والغاز الأخرى بشكل كبير عن التراجع إنتاج النفط الخام

إن سوائل النفط والغاز تشمل النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي المرتبطة بإنتاج الغاز. وقد بلغ إجمالي إنتاج سوائل النفط والغاز في عام 2014 2.0 مليون برميل / يوم، منها 0.7 مليون برميل / يوم عبارة عن نفط خام والبقية مكثفات وسوائل غاز طبيعي. وقد عوض ارتفاع إنتاج المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي عن الانخفاض في إنتاج النفط الخام في السنوات الأخيرة. وفي المستقبل، من المرجح أن يستمر الارتفاع في إنتاج المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي مع دخول مشروع الغاز برزان في الإنتاج. وقد انخفض إنتاج النفط الخام مؤخراً مع بلوغ حقول النفط مرحلة النضج، ويتوقع له أن ينخفض بنسبة 7.3% في عام 2015. ولكن تقوم شركة قطر للبترول بتنفيذ برنامج لإعادة التطوير بغرض الحد من التراجع في إنتاج النفط الخام. على سبيل المثال، هناك مشروع بقيمة 11.0 مليار دولار أمريكي يهدف لزيادة الإنتاج في حقل بو الحنين من 40 ألف برميل في اليوم إلى 90 ألف برميل في اليوم وإطالة عمر الحقل.

احتياطات النفط والغاز

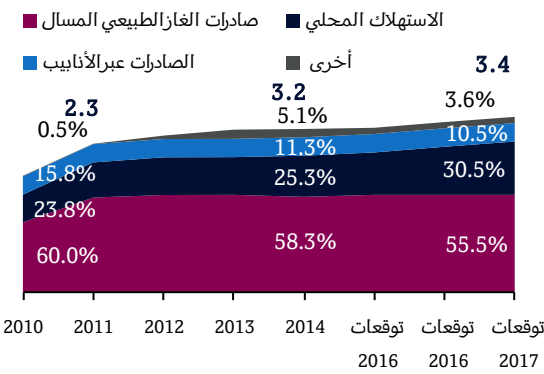
(مليار برميل نفط مكافئ)



المصادر: بي بي، وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

إنتاج الغاز حسب الاستخدام

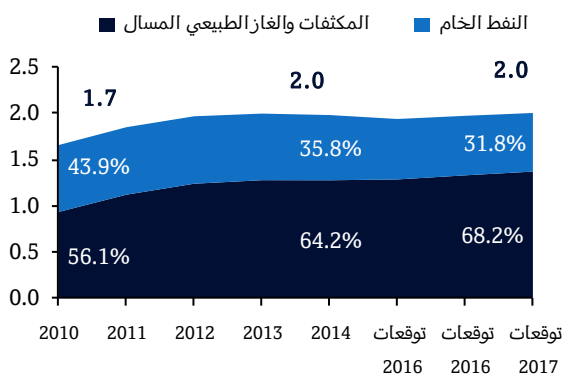
(مليون برميل نفط مكافئ في اليوم، نسب الحصص موضحة)



المصادر: بي بي، وتحليلات وتقديرات قسم الاقتصاد في QNB

إنتاج النفط وسوائل النفط والغاز الأخرى

(مليون برميل نفط مكافئ في اليوم، نسب الحصص موضحة)

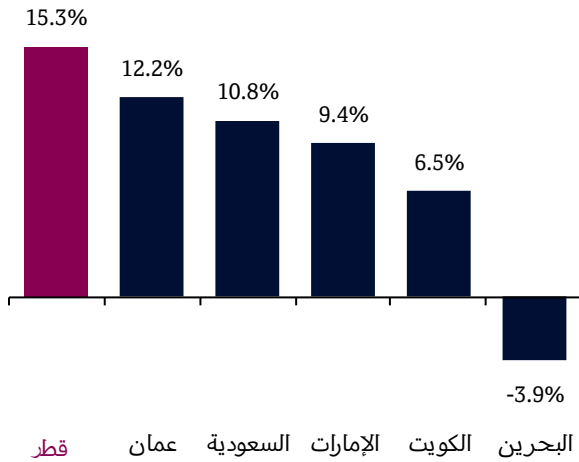


المصادر: بلومبيرغ، بي بي، وتقديرات قسم الاقتصاد في QNB

¹ سوائل الغاز الطبيعي عبارة عن سوائل يتم استخراجها من الغاز وتتألف أساساً من البروبين والبيوتين. والمكثفات يتم استخراجها عادة كغازات ولكن يتم تحويلها إلى سوائل تحت ضغط السطح العادي.

نمو أصول القطاع المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي

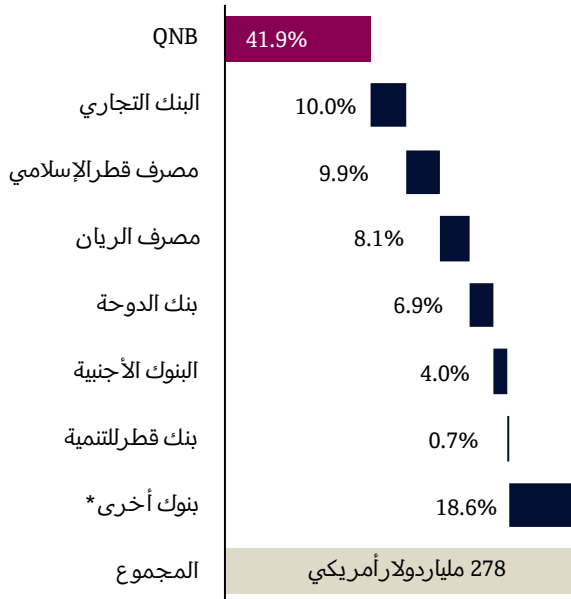
(معدل نمو سنوي مركب، 2010-2014)



المصادر: البنوك المركزية الوطنية، وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

حصة البنوك من إجمالي الأصول

(نسبة الحصة)



*البنك الأهلي، والخليجي، وبرو، وبنك قطر الدولي الإسلامي، وبنك قطر الدولي المصادن: مصرف قطر المركزي وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

التصنيفات الائتمانية للبنوك الخمسة الكبرى

بنك	كابيتال إئتماني	موديز	فيتش	ستاندرد أند بورز
QNB	AA-	Aa3	AA-	A+
البنك التجاري	A-	A1	A+	A-
مصرف قطر الإسلامي	A		A+	A-
مصرف الريان		A2		
بنك الدوحة	A	A2	A+	A-

المصادر: بلومبيرغ وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

كان القطاع المصرفي القطري الأسرع نمواً في دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأربع الماضية

بفضل النمو القوي في الأصول، احتل القطاع المصرفي القطري المرتبة الثالثة بين أكبر القطاعات المصرفية في منطقة مجلس التعاون الخليجي بعد كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ويعزى هذا النمو إلى التوسع القوي في الإقراض داخلياً وخارجياً على حد سواء. كما يستمر اختراق الأصول في الاقتصاد القطري في النمو باضطراد، حيث ارتفعت نسبة إجمالي الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 125% في نهاية عام 2010 إلى 132% في نهاية عام 2014. ويتوقع لهذه النسبة أن تنمو أكثر مع تفوق نمو الأصول على نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وعلى الرغم من سرعة وتيرة نموها، حافظت البنوك القطرية على سلامة أوضاعها وربحيتها. وجاءت الأرباح الصافية للبنوك القطرية قوية في عام 2014، حيث بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين نسبة 16.5% والعائد على متوسط الموجودات نسبة 2.1%. وكانت الربحية مدعومة بقاعدة التكلفة الجيدة، وانخفاض القروض المتعثرة (1.7% في نهاية عام 2014) وانخفاض متطلبات المخصصات. وعلاوة على ذلك، تتمتع البنوك القطرية برؤوس أموال جيدة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي 16.3%.

يتسم القطاع المصرفي بالتركيز العالي

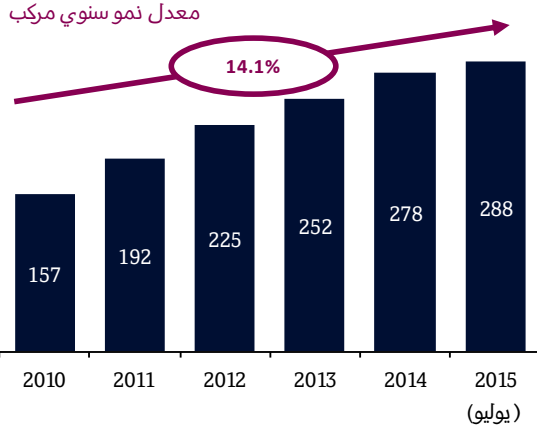
يتسم القطاع المصرفي القطري بالتركيز العالي حيث تستحوذ أكبر خمسة بنوك على 76.7% من إجمالي موجودات القطاع. وأعلن مصرف قطر المركزي في عام 2011 أنه لن يسمح للبنوك التقليدية بتشغيل نوافذ إسلامية، مما أدى إلى فصل واضح بين المصارف الإسلامية والتقليدية. وهناك 18 بنك في قطر، 11 منها بنوك قطرية - تصنف أربعة كبنوك إسلامية وسبعة منها بنوك تقليدية، بما في ذلك بنك قطر للتنمية المملوك للحكومة. ومن بين أكبر خمسة بنوك، هناك بنكان إسلاميان هما مصرف قطر الإسلامي ومصرف الريان. وقد نمت أصول البنوك الإسلامية سريعاً في عام 2014 بنسبة 19.1% مقارنة مع 7.7% للبنوك التقليدية. ويعدّ QNB أكبر بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويمثل 41.9% من إجمالي الأصول في النظام المصرفي القطري. وبالإضافة إلى البنوك المرخص لها بالعمل محلياً، هناك حوالي 250 شركة خدمات مالية لها حضور في مركز قطر للمال. ويوفر مركز قطر للمال بيئة ماثلة لمزاولة الأعمال في الخارج على أساس أفضل نظم الممارسة الدولية بهدف جعل قطر مركزاً للأعمال والأنشطة المالية.

البنوك القطرية تحافظ على تصنيفات درجة الاستثمار

تتمتع البنوك القطرية بتصنيفات ائتمانية مرتفعة بسبب الدعم القوي من قبل الدولة. وقد أتاح لها ذلك الوصول بنجاح لأسواق السندات الدولية للحصول على التمويل بأسعار مناسبة. في مارس 2015، رفعت وكالة التصنيف فيتش تصنيفات عدد من البنوك القطرية (QNB)، والبنك التجاري، ومصرف قطر الإسلامي، وبنك الدوحة، وغيرها) عقب نشر التصنيف السيادي للمرة الأولى. وتعتقد وكالة فيتش بأن الحكومة ستكون لها القدرة على توفير الدعم للقطاع المصرفي كلما كان ذلك ضرورياً.

أصول البنوك

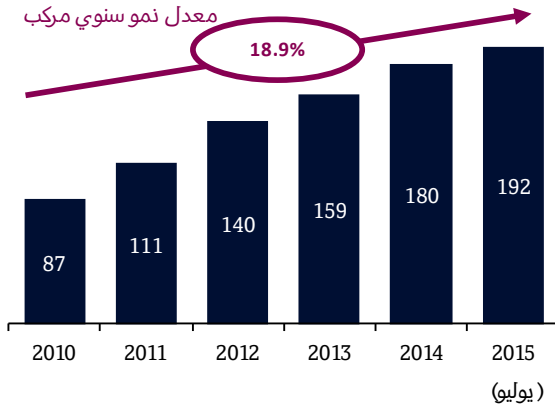
(مليار دولار أمريكي، ومعدل النمو السنوي المركب موضح)



المصادر: مصرف قطر المركزي وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

قروض البنوك

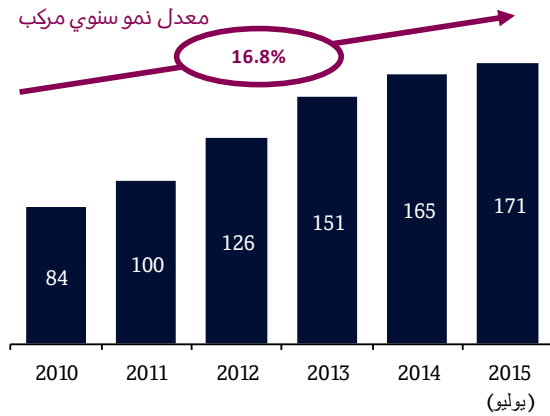
(مليار دولار أمريكي، ومعدل النمو السنوي المركب موضح)



المصادر: مصرف قطر المركزي وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

ودائع البنوك

(مليار دولار أمريكي، ومعدل النمو السنوي المركب موضح)



المصادر: مصرف قطر المركزي وتحليلات قسم الاقتصاد في QNB

نمت الأصول المصرفية بنسبة 10.5% في عام 2014 وبنسبة 10.6% على أساس سنوي في يوليو 2015، بدعم من النمو القوي للاقتصاد. كما نمت الأصول المحلية، والتي تمثل ما يقرب من ثلاثة أرباع إجمالي الأصول، بنسبة 11.5% في الاثني عشر شهراً حتى يوليو 2015. ويعود ذلك أساساً إلى النمو في الائتمان المحلي، بالرغم من انخفاض نسبته 3.3% في الاستثمارات المحلية. وفي نفس الوقت، تراجعت الاستثمارات في الخارج بنسبة 7.1%. وأخيراً، ارتفعت الاحتياطيات بنسبة 19.1% لتصل إلى 5.1% من إجمالي الأصول. وقد تحقق هذا أساساً نتيجة للتوسع في القاعدة النقدية، الأمر الذي أدى إلى زيادة احتياطيات البنوك التجارية لدى مصرف قطر المركزي.

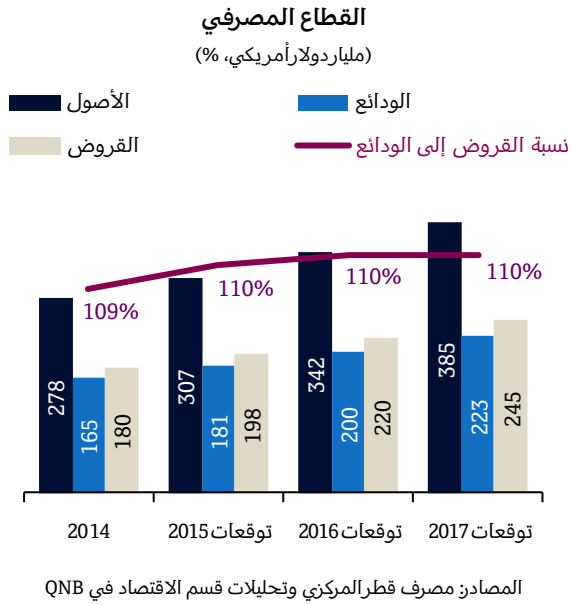
تنفيذ المشاريع الاستثمارية والنمو السكاني يعززان الإقراض المحلي

ارتفعت محفظة القروض بنسبة 13.1% في عام 2014 وبنسبة 15.0% في الاثني عشر شهراً حتى يوليو عام 2015، ويرجع ذلك أساساً إلى النمو في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. وقد أدى تنفيذ المشاريع الكبرى وترسيمة العقود الكبيرة إلى تعزيز نمو الائتمان للمقاولين والعقارات والصناعة. كما قاد النمو القوي في السكان إلى زيادة الطلب على القروض للأغراض الاستهلاكية والتجارة العامة. وعموماً، نما الائتمان المقدم للقطاع الخاص، والذي يمثل 58.2% من إجمالي محفظة القروض، بنسبة 26.9% في الاثني عشر شهراً حتى يوليو 2015. ويتماشى هذا التوسع الكبير في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مع رؤية قطر الوطنية 2030، والتي تهدف لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. وفي نفس الوقت، انخفض الائتمان الممنوح للقطاع العام بنسبة 5.4% خلال نفس الفترة مع تخفيض الحكومة لاعتمادها على النظام المصرفي في تمويل مشاريعها الاستثمارية. ونظراً لأن نمو الائتمان كان أسرع من نمو الودائع، ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع من 108.7% في نهاية عام 2014 إلى 111.8% في يوليو 2015.

نمت الودائع بقوة، مدعومة بارتفاع مستويات الدخل والنمو السكاني

ارتفعت ودائع البنوك بنسبة 9.6% في عام 2014 وبنسبة 8.4% على أساس سنوي في يوليو 2015. وكان هذا النمو مدفوعاً بودائع القطاع الخاص والودائع غير المقيمة. فقد زادت ودائع القطاع الخاص، والتي تمثل 55.9% من إجمالي الودائع، بنسبة 12.5% خلال الاثني عشر شهراً حتى يوليو 2015، وذلك بدعم من النمو السكاني القوي وارتفاع مستويات الدخل. وفي نفس الوقت، انخفضت ودائع القطاع العام بنسبة 12.7% خلال الاثني عشر شهراً حتى يوليو 2015 بسبب تقلص الفائض المالي نتيجة لانخفاض أسعار النفط. كما انخفضت أيضاً بسبب بدء الحكومة في تمويل مشاريعها الاستثمارية مباشرة دون استخدام النظام المصرفي.

يُتوقع استمرار النمو القوي في الإقراض المصرفي مدعوماً بقوة نمو الودائع



من المقدّر أن ينمو الإقراض المصرفي بنسبة 10.5% في عام 2015، وبنسبة 11.0% في عام 2016 وبنسبة 11.5% في عام 2017، مدفوعاً بشكل متزايد بقوة الإقراض للمشاريع والاستهلاك العالي الناجم عن الزيادة في السكان. كما أن النمو في التسهيلات الائتمانية والاستثمارات سيدعم نمو الأصول، والذي يُتوقع له أن يبلغ متوسط 11.5% سنوياً في الفترة 2015-2017. كما يُرجّح أن يتعزز الإقراض بفعل النمو القوي في الودائع، وأن ينمو بمتوسط 10.5% سنوياً خلال الفترة 2015-2017 على نحو يعكس النمو السكاني القوي. ومن المتوقع أن تستقر نسبة القروض إلى الودائع بصفة عامة عند حوالي 110%. ويقدّر أن تظل نسبة القروض المتعثرة منخفضة خلال الفترة 2015-2017 حيث من المتوقع أن تتعزز جودة الأصول بالبيئة الاقتصادية القوية. وفي نفس الوقت، سيعمل خفض متطلبات المخصصات وقواعد التكلفة ذات الكفاءة بصفة مستمرة على دعم الربحية لدى البنوك.

مؤشرات الاقتصاد الكلي

توقعات 2017	توقعات 2016	توقعات 2015	2014	2013	2012	2011	2010	
6.4	6.4	4.7	4.0	4.6	4.9	13.4	19.6	مؤشرات القطاعات الحقيقية
2.4	2.7	-0.5	-1.5	0.1	1.2	15.0	28.5	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
10.0	9.9	10.4	10.6	10.6	10.2	11.1	8.9	القطاع النفطي
214.5	191.0	174.6	210.1	201.9	190.3	169.8	125.1	القطاع غير النفطي
12.3	9.4	-16.9	4.1	6.1	12.1	35.7	27.9	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)
68.4	68.0	66.0	48.9	45.2	43.0	41.9	47.4	النمو (%)
147.6	138.4	127.2	144.7	147.6	150.5	147.5	129.2	القطاع غير النفطي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
2.9	2.8	1.7	3.1	3.2	1.8	1.9	-2.4	نسبة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار أمريكي)
3.0	3.0	2.0	3.3	3.5	1.2	1.1	-3.9	تضخم أسعار المستهلكين (%)
2.7	2.2	1.0	2.0	2.1	3.9	4.6	1.6	المحلي (74% من السنة) ¹
								الأجنبي (26% من السنة) ¹
1.5	-1.6	-2.2	8.0	15.6	11.4	7.8	2.7	الميزان المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي) ²
37.5	37.3	37.8	40.0	47.2	41.0	36.0	34.3	الإيرادات
36.0	38.8	40.0	32.0	31.5	29.7	28.2	31.6	المصروفات
31.1	36.6	38.3	30.0	32.4	36.6	35.6	41.8	الدين العام
4.5	4.2	6.2	26.1	30.9	32.6	30.7	19.1	القطاع المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
18.3	18.9	21.3	38.7	44.1	46.3	46.0	38.6	ميزان الحساب الجاري
51.8	55.2	59.5	69.1	73.3	75.1	71.8	62.3	ميزان السلع والخدمات
-33.6	-36.3	-38.1	-30.5	-29.2	-28.7	-25.8	-23.8	الصادرات
-3.7	-4.2	-4.6	-4.4	-5.6	-6.4	-7.8	-10.3	الواردات
-10.0	-10.5	-10.6	-8.1	-7.6	-7.4	-7.5	-9.1	ميزان الدخل
-3.6	-3.3	-4.4	-25.0	-27.0	-23.3	-38.7	-8.5	ميزان التحويلات
8.0	8.0	8.0	7.8	7.9	6.7	3.7	8.5	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي
77.1	79.9	80.6	79.5	80.4	84.8	76.9	87.4	الاحتياطيات الدولية (تغطية الواردات)
								الدين الخارجي
11.0	10.0	9.0	10.6	19.6	22.9	17.1	23.1	المؤشرات النقدية
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	1.5	1.1	1.1	1.5	1.6	نمو النقد وشبه النقد
3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	الفائدة بين البنوك (%، 3 شهور)
								سعر الصرف دولار أمريكي: ريال قطري (متوسط)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	16.5	16.5	17.7	18.6	19.9	المؤشرات المصرفية (%)
1.7	1.7	1.7	1.7	1.9	1.7	1.7	2.0	العائد على حقوق المساهمين
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	16.3	16.0	18.9	20.6	16.1	نسبة القروض المتعثرة
12.5	11.5	10.5	10.5	11.6	17.5	22.1	21.3	نسبة كفاية رأس المال
11.5	10.5	9.5	9.6	19.7	26.0	18.5	24.3	نمو الأصول
11.5	11.0	10.5	13.1	13.3	26.0	28.3	16.4	نمو الودائع
110.2	110.2	109.7	108.7	105.4	111.3	111.3	102.8	نمو الائتمان
								نسبة القروض إلى الودائع
2.61	2.51	2.41	2.22	2.00	1.83	1.73	1.72	بنود المذكرة
4.0	4.1	9.0	10.6	9.3	5.8	1.0	4.7	السكان (مليون) ³
2,005	1,973	1,938	1,982	1,998	1,968	1,850	1,655	النمو (%)
18.4	17.9	17.3	17.1	17.1	16.4	15.6	12.2	إنتاج النفط (1000 برميل في اليوم) ⁴
60.2	55.5	55.4	99.7	108.7	111.8	111.0	79.8	متوسط إنتاج الغاز الخام (مليار قدم مكعب في اليوم)
								متوسط سعر خام برنت (دولار أمريكي للبرميل)

المصادر: بلومبيرغ وبي بي وصندوق النقد الدولي ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء ومصرف قطر المركزي وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

- 1 أوزان معدلة اعتباراً من يناير 2015
- 2 السنة المالية حتى نهاية مارس 2015 وسنوات تقييمية بعد ذلك
- 3 البيانات السكانية على أساس الإقامة
- 4 يشمل المكثفات وإنتاج النفط الخام

مطبوعات مجموعة QNB

تقارير الرؤى الاقتصادية الأخيرة



تقارير قطر

الراصد الشهري لدولة قطر

التحليلات الاقتصادية الأخيرة

المعروض العالمي من الغاز الطبيعي المسال قد لا يزداد بالمقدار المخطط له التضخم في قطر يُتوقع أن يبلغ أدنى مستوياته في 2015 التداعيات العالمية لخفض قيمة العملة الصينية الصين تصطاد ثلاثة عصافير بحجر "اليوان" أسعار النفط مرشحة للبقاء على انخفاض لفترة أطول يتوقع للصين أن تحقق النمو المستهدف بالرغم من تقلبات سوق الأسهم استمرار انخفاض التضخم في أسعار المواد الغذائية في قطر التنوع الاقتصادي في قطر يتواصل خلال الربع الأول من 2015 ما هي الاقتصادات الناشئة الأكثر عرضة للتأثر برفع أسعار هل يتعين على بنك الاحتياطي الأمريكي رفع أسعار الفائدة في 2015؟ قطر تواصل لعب دور محوري في قطاع النفط والغاز العالمي هل الانتعاش في أسعار النفط مدفوع بالعرض أم الطلب؟ هروب رؤوس الأموال من الصين: الدوافع والتداعيات كيف يمكن للأسواق الناشئة الصمود أمام أول جولة من رفع أسعار الفائدة الأمريكية؟ أربعة عوامل وراء تعافي منطقة اليورو تباطؤ معدل التضخم في قطر على خلفية انخفاض التضخم الأجنبي جرد وتقييم آخر البيانات الاقتصادية الأمريكية الناخبون البريطانيون يميلون أكثر نحو الأقل تقشفاً النفط والعملات والسياسات النقدية المتباينة: الاقتصاد العالمي في عام 2015 وصول الرزميني الصيني إلى الدوحة

إجراء ذمة وإشعار بحقوق الطبع والنشر

لقد تم جمع كافة المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير والتحقق منها بعناية، غير أن مجموعة بنك قطر الوطني لا تقبل أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسائر مباشرة أو عرضية تنشأ عن استخدامه. ومتى تم التعبير عن أي رأي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فهو رأي المؤلفين ولا يتفق مع رأي أي طرف آخر، ولا يجوز نسبة هذا الرأي لأي طرف آخر. تم توزيع التقرير مجاناً لشركاء الأعمال المهمين بالنسبة لمجموعة بنك قطر الوطني، ولا يجوز نسخه سواء كلياً أو جزئياً بدون تصريح.

الفروع والمكاتب التمثيلية الدولية لـ QNB

المملكة المتحدة
51 شارع غروسفينور
لندن W1K 3HH
المملكة المتحدة
الهاتف: +44 207 647 2600
الفاكس: +44 207 647 2647
QNBLondon@qnb.com

موريتانيا
سيتي ستر الخيمة
10 شارع مامادو كوناتي
موريتانيا
الهاتف: +222 45249651
الفاكس: +222 4524 9655
QNBmauritania@qnb.com

الصين
الطابق 9، غرفة 930
المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي،
100 سنشوري أفينو،
منطقة بودونغ الجديدة،
شانغهاي
الصين
الهاتف: +8621 6877 8980
الفاكس: +8621 6877 8981
QNBchina@qnb.com

فيتنام
مركز سايجون للتجارة - الطابق 31
شارع 37 تون دالك تانج، المنطقة 1
مدينة هو تشي منه
الهاتف: +84 8 3911 7525
الفاكس: +84 8 939 100 082
QNBvietnam@qnb.com

عمان
مبنى QNB
منطقة MBD - مطرح
مقابل مصرف عمان المركزي
ص.ب. 4050
الرمز البريدي: 112، روي
عمان
الهاتف: +968 2478 3555
الفاكس: +968 2477 9233
QNBoman@qnb.com

فرنسا
65 شارع دليتا
75116 باريس
فرنسا
الهاتف: +33 1 53 23 0077
الفاكس: +33 1 53 23 0070
QNBParis@qnb.com

اليمن
مبنى QNB
شارع الزيري
ص.ب. 4310 صنعاء
اليمن
الهاتف: +967 1 517517
الفاكس: +967 1 517666
QNB Yemen@qnb.com

سنغافورة
ثري تيماسيك أفينو
01-27، برج سينتينال
سنغافورة 039190
سنغافورة
الهاتف: +65 6499 0866
الفاكس: +65 6884 9679
QNBSingapore@qnb.com

إيران
المكتب التمثيلي
بناية نفال - الطابق السادس
وحدة 14 أفريقيا طهران
إيران
الهاتف: +98 21 88 889 814
الفاكس: +98 21 88 889 824
QNBiran@qnb.com

جنوب السودان
جوبا
ص.ب. 587
جنوب السودان
QNBSouthSudan@qnb.com

الكويت
برج العربية،
شارع أحمد الجابر
منطقة شرق
ص.ب. 583
دسمان 15456
الكويت
الهاتف: +965 2226 7023
الفاكس: +965 2226 7031
QNBKuwait@qnb.com

السودان
طريق أفريقيا - العمارات
شارع رقم 9، ص.ب. 8134
السودان
الهاتف: +249 183 48 0000
الفاكس: +249 183 48 6666
QNBsudan@qnb.com

لبنان
شارع أحمد شوقي
مبنى كاييتال بلازا
ميناء الحصن سوليدير- بيروت
لبنان
الهاتف: +961 1 762 222
الفاكس: +961 1 377 177
QNBLebanon@qnb.com

شركات QNB التابعة والزميلة

الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +213 2191881/2
الفاكس: +213 21918878

العراق

مصرف المنصور
شركة زميلة
ص.ب. 3162
مكتب بريد العلوية
منطقة الوحدة بغداد
الهاتف: +964 1 7175586
الفاكس: +964 1 7175514

سويسرا

QNB Banque Privée
3 شارع الألب
ص.ب. 1785
1211 جنيف 1 مونت بلانك
سويسرا
الهاتف: +41 22907 7070
الفاكس: +41 22907 7071

البحرين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +973 17225227
الفاكس: +973 17227225

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة زميلة
ص.ب. 7693
الرمز البريدي 11118 عمان
الأردن
الهاتف: +962 6 5200400
الفاكس: +962 6 5678121

سورية

QNB سورية
شارع بغداد
ص.ب. 33000 دمشق
الهاتف: +963 11-2290 1000
الفاكس: +963 11-44 32221

مصر

QNB الأهلي
دار شامبليون
5 شارع شامبليون، مركز المدينة 2664
القاهرة
مصر
الهاتف: +202 2770 7000
الفاكس: +202 2770 7099
Info.QNBAA@QNBALAHLI.COM

ليبيا

مصرف التجارة والتنمية
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر
ص.ب. 9045، البرقاء
بنغازي
ليبيا
الهاتف: +218 619 080 230
الفاكس: +218 619 097 115
www.bed.ly

تونس

QNB - تونس
شركة زميلة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 320 - 1080 رمز بريد تونس
تونس
الهاتف: +216 7171 3555
الفاكس: +216 7171 3111

الهند

QNB (India) Private Limited
802 تي سي جي - المركز المالي
مجمع باندر كيرلا،
شرق باندر
مومباي 400051
الهند
الهاتف: +91 22 26525613

فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +970 2 2986270
الفاكس: +970 2 2986275

الإمارات العربية المتحدة

البنك التجاري الدولي
شركة زميلة
ص.ب. 4449 دبي،
شارع الرقة، الديرة
الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: +971 04 2275265
الفاكس: +971 04 2279038

إندونيسيا

برج QNB إندونيسيا، 18 بارك
جي أي. جندرال سودريمان كاف.
53-52 جاكرتا 12190
الهاتف: +62 21 515 5155
الفاكس: +62 21 515 5388
qnbkesawan.co.id

قطر

شركة الجزيرة للتمويل
شركة زميلة
ص.ب. 22310 الدوحة
قطر
الهاتف: +974 4468 2812
الفاكس: +974 4468 2616

بنك قطر الوطني ش.م.ق.
ص.ب ١٠٠٠، الدوحة، قطر

هاتف: +٩٧٤ ٤٤٤٠ ٧٤٠٧
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٤١ ٣٧٥٣

qnb.com

